الفصل الخامس
تحـوط الـمحاسـبـة
البنكية من تقلبات سعر الصرف

أولاً: مقدمة الفصل :

مع المتغيرات السريعة والمتلاحقة في التصنيع وتقنيـة المعلومـات واتساع التجارة الدولية و أسواق المال، فقد أدى ذلك إلى نمـو المؤسسـات ذات الجنسيات المتعددة على مستوى العالم، وهذا المناخ الاقتصادي يزيد من احتياج تلك المؤسسات لحماية نفسها تجاه مخاطر تقلبات سعر الصرف.

وفى خلال العقدين الماضيين ظهرت الكثيـر مـن الأدوات الماليـة الحديثة لمساعدة تلك المؤسسات للتعامل مع مخاطر تقلبات سعر الصـرف ويمكن القول بأن عقود الصرف الآجلة تعتبر احد أهم تلك الأدوات الماليـة الحديثة التي تستخدم بهدف مواجهة مخاطر التقلبات في سعر الصرف.

عقود الصرف الآجلة :-

1/1 الأدوات المالية وعقود الصرف الآجلة:

مع حداثة هذه الأدوات المالية الجديدة على دنيا الأعمال، و اخـتلاف طبيعتها عن الأدوات المالية المتعارف عليها (التقليدية) فلقد أطلق عليها أكثر من اصطلاح للتعبير عنها، و من أهم هذه المصطلحات المشـتقات الماليـة Derivatives، وسائل مالية حديثـة New Financial Instruments و الابتكارات المالية Financial innovation.

وإذا نظرنا إلى طبيعة المشتقات المالية، لوجدنا أنها لا تمثل أدوات مالية أصلية أو قائمة بذاتها، و إنما تم اشتقاقها من أدوات مالية أخرى قائمة بالفعل (الأدوات التقليدية). ويترتب على هذه العلاقة الفريدة أن يصبح استمرارية الأدوات المشتقة مرتبط ببقاء الأداة التقليدية.

2/1 عقود الصرف الآجلة:

تمثل عقود الصرف الآجلة حالة خاصة من العقود الآجلة، فالعقود الآجلة هي احد المشتقات المالية التي تستخدم لتوفير الحماية ضد مخاطر التقلبات في سعر الصرف أو أسعار الفائدة أو أسعار السلع أو الأسعار بصفة عامة، كم تتميز بكونها عقود شخصية يتفاوض من الطرفان على شروطها بما يتلاءم مع ظروفهما الشخصية، التي قد لا تلاءم غيرهما، **وتتمثل الأركان الرئيسية لعقد الصرف الآجل في:**

1- تحديد نوع وكمية العملة الأجنبية مجال التعاقد.

2- تحديد سعر التنفيذ أي سعر الصرف الآجل الذي يتم الاتفاق عليه لتنفيذ العقد.

3- تحديد التاريخ الآجل لتنفيذ و إتمام العقد.

4- تحديد ما إذا كان هناك خيارات في تنفيذ العقد.

3/1 مخاطر الصرف الأجنبي:

مع ازدياد الصفقات والمعاملات بعملات أجنبية في طل تقلبات أسعار الصرف، مما يؤدى إلى تعرض العمليات التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية لمخاطر الصرف الأجنبي والتي يعرفها البعض (عاشور، 1995) بأنها: (الأثر السلبي الذي يمكن إن تتركه التقلبات في سعر صرف العملات الأجنبية بالنسبة لقيمة عملة الدولة على صافى أصول الشركة التابعة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية في المستقبل).

4/1 التعرض لمخاطر الصرف الأجنبي:

إن استخدام أساليب الحماية ضد مخاطر التقلبات في سعر الصرف الأجنبي تكون في الوقت السابق لوقوع المخاطر وليس بعدها حيث يكون الوقت المناسب لاتخاذ قرار بالحماية من تلك المخاطر، وهذا ما يبرز أهمية التفرقة بين (مخاطر الصرف الأجنبي) و بين (التعرض لمخاطر الصرف الأجنبي)، **ويتم تقسيم التعرض لمخاطر الصرف الأجنبي إلى ثلاث أنواع:**

1/4/1 تعرض المعاملات لمخاطر الصرف الأجنبي:

وينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة دخول الشركة في صفقات أو تعهدات أو اتفاقات بعملة أجنبية، مما ينطوي على وجود التزام أو حق نقدي يجب سداده أو تحصيله في فترة لاحقة باستخدام عمله تختلف عن عملة إعداد القوائم المالية. وينشأ التعرض لمخاطر الصرف الأجنبي خلال الفترة ما بين نشأة الصفقة ويظل قائماً حتى تتم التسوية النقدية للصفقة ليضع قيم الأصول و الالتزامات بالعملة الأجنبية إمام مخاطر التقلبات في سعر الصرف الأجنبي.

2/4/1 تعرض الترجمة لمخاطر الصرف الأجنبي:

ينشأ هذا النوع من المخاطر عند ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية التابعة من عملة إعداد القوائم المالية، إلى عملة إعداد القوائم المالية المدمجة. و تتعرض الشركات إلى هذا النوع من المخاطر عادة في تاريخ إعداد القوائم المالية عندما يختلف سعر الصرف المستخدم في ترجمة القوائم المالية للشركة التابعة عن نظيره التاريخي.

3/4/1 التعرض الاقتصادي لمخاطر الصرف الأجنبي Economic Exposure.

ويمكن في حساسية هيكل التكاليف و الإيرادات للتغيرات المفاجئة في سعر الصرف الأجنبي، مع عدم توافر المرونة الكاملة التي تمكن أسعار البيع من الاستجابة الفورية و الكاملة لتلك التغيرات.

5/1 عقود الصرف الآجل وإستراتيجية الحماية من المخاطر

أحد أهم استخدامات المشتقات المالية بصفة عامة، وعقود الصرف الآجلة بصفة خاصة هو تجنب مخاطر تحصيل حق أو الوفاء بالتزام بالنقد الأجنبي في تاريخ محدد، حيث باستخدام عقد الصرف الآجل يمكن:

1- تحويل مخاطر تقلبات أسعار الصرف إلى جهات أخرى متخصصة تكون قادرة على التنبؤ بتقلبات السوق بشكل دقيق وتتحمل خسائرها.

2- أن تحقق من عقود الصرف الآجل أرباحاً تعوض خسائر تقلبات أسعار الصرف (وهو ما يعرف بعملية الـ Offsetting).

مما سبق يتضح أن الوحدات الاقتصادية التي تتعامل بعملات أجنبية تتعرض لمخاطر الصرف الأجنبي نتيجة التقلبات غير المتوقعة في معدلات الصرف الأجنبي، و أن التعرض لمخاطر الصرف الأجنبي قد يكون تعرض معاملات أو تعرض محاسبي أو تعرض اقتصادي، إلا انه يمكن تدنيه الآثار السلبية لمخاطر الصرف الأجنبي باستخدام أساليب الحماية اللازمة مثل عقود الصرف الآجلة والتي تمثل أحد أهم المشتقات المالية التي تميزت في هذا المجال.

المبحث الثاني
مشاكل المحاسبة عن عقود

الصرف الآجلة لأغراض التغطية:

1/2 المشاكل المحاسبية الناجمة عن استخدام عقود الصرف الآجل

هناك تعارض يتمثل في شيوع استخدامها مع إهمال الإفصاح عنها مما يؤثر سلبياً على القدرة الإخبارية للقوائم المالية، وهذا ما يستلزم ضرورة وضع إطار متكامل للمحاسبة من عقود الصرف الآجل كأحد المشتقات المالية ويجب أن يتضمن الإطار المقترح حلولاً فعالة لقضايا رئيسية، **وتتمثل تلك القضايا في الأتي:**

1- الاعتراف المحاسبي Recognition

2- القياس والتقييم المحاسبي Measurement

3- الإفصاح ومتطلباته Disciosure

2/2- الاعتراف: Recognition

يثور الجدل حول إمكانية الاعتراف بتلك العقود كأصول أو خصوم داخل المحتوى الإخباري للقوائم المالية في ظل الطبيعة الخاصة لها؟ و إذا افترضنا أنه يجب الاعتراف بها كأصول أو خصوم داخل المحتوى الإخباري للقوائم المالية – فما هو التوقيت الزمني لهذا الاعتراف؟

ويظهر التراث الفكري المحاسبي شبة إجماع على انه يصعب أن ينطبق على تلك العقود تعريف احد عناصر القوائم المالية، ومن ثم نواتجها من ربح أو خسارة.

ويرى الباحث أن ما ينطبق على عقود الصرف الآجلة كأحد المشتقات المالية، ينطبق على نواتجها من أرباح أو خسائر، مما يلقى بظله على مدى دقة قائمة الدخل.

3/2 القياس: Measurement

القياس مفهوم يتحدد على أساسه القيمة التي يتم بها تسجيل كل عنصر من عناصر القوائم المالية، ويعتبر القياس مرحلة رئيسية في المحاسبة. ولقد ظهر الكثير من الطرق و البدائل للقياس، في محاولة لمعالجة مشاكل القياس الناجمة عن الممارسة العملية، و يمكن تبويب المحاولات المتعددة في هذا الشأن إلى أربعة مدارس فكرية أو اتجاهات أساسية (حسنين، 1985) **هي:**

1- الدراسات التقليدية أساسها التكلفة التاريخية.
2- القياس على أساس الأسعار الجارية (أسعار السوق).
3- القياس باستخدام الأرقام القياسية.
4- القياس على أساس القيم الحالية.

وفى وسط هذا الجدل الشديد، تظهر المشتقات المالية بشكل عام وعقود الصرف الآجلة بشكل خاص لتشكيل احد المشاكل الأساسية التي تعترض القياس بمفهومه و أدواته التقليدية، **و يمكن عرض هذه المشاكل في الأسئلة التالية:**

- كيف يتم قياس عقود الصرف الآجلة في إحدى المشتقات المالية ذات الطبيعة الخاصة؟
- هل يجب أن تخضع لنفس القياس المحاسبي الذي تخضع له الأدوات المالية الأساسية؟ هل تخضع تلك العقود للقياس التقليدي؟

4/2 الإفصاح : Disclosure

الإفصاح مفهوم يتحدد على أساسه المعلومات الواجب التقرير عنها في القوائم المالية أو في ألإيضاحات المتممة لهذه القوائم، وإذا كان تقديم المعلومات يتم لأغراض متعددة من بينها اتخاذ القرارات المختلفة بواسطة مستخدمين متعددين ومتنوعين، فان الإفصاح يجب أن يتم إسنادا إلى معايير القواعد معينه، **ويمكن عرض أهم تلك المعايير في التساؤلات التالية:**

- من الذي يتم من اجله الإفصاح عن هذه المعلومات؟ وما هو غرض المعلومات؟
- ما هو حجم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها؟

والسؤال الآن: كيف يمكن التقرير عن عقود الصرف الآجل كأحد المشتقات المالية، وما يترتب عليها من مكاسب أو خسائر في القوائم المالية المنشورة؟

وبالرغم من أنه في ظل غياب معايير محاسبية محددة و واضحة للمحاسبة عن المشتقات المالية فإن المنشات تعتمد في المعالجة المحاسبية على الاتجاهات العامة و المفاهيم الأساسية لإعداد القوائم المالية، ومن ثم فانه يلزم على الأقل الإفصاح عن تلك المشتقات كملاحظات توضيحية مرفقة بالقوائم المالية و ذلك للإفصاح عن معلومات مالية لا تظهرها القوائم المالية، رغم أهمية تلك المعلومات للحكم على أداء المنشأة ومركزها المالي.

ولذلك فإن الباحث يرى أن الإفصاح الكامل لن يتحقق للمنشات المالية إلا في حالة وجود إطار محاسبي متكامل من حيث الاعتراف والقياس والإفصاح.

3/5/2 أسباب عدم وجود إطار محاسبي متكامل لعمليات التغطية:

يخلص الباحث من العرض السابق إلى أنه يمكن حصر الأسباب التي تمكن وراء عدم وجود إطار محاسبي متكامل للمحاسبة عن عقود الصرف **الآجلة بصفة خاصة و المشتقات المالية بصفة عامة في:**

1- اتساع وانتشار التعامل في هذه المشتقات مع تطورها بصورة سريعة ومتلاحقة.

2- الصعوبة والتعقيد والطبيعة الخاصة التي يتسم بها التعامل في المشتقات المالية، وانعكاساته على المعالجة المحاسبية.

3- عدم قدرة المعايير المحاسبية على ملاحقة التطورات السريعة في المشتقات المالية، وتقديم الحلول الملائمة للمشاكل التي تفرزها.

4- التمسك بالمحاسبة التقليدية في التعامل مع هذه الوسائل المالية الحديثة.

المبحث الثالث
تحليل و تقييم الطرق المحاسبية الشائعة

1/3 طرق المحاسبة الشائعة عن عقود الصرف الآجلة:

يمكن حصر أهم طرق المعالجة المحاسبية لعقود الصرف الآجلة كأحد **المشتقات المالية في ثلاث طرق:**

طريقة التأجيل، طريقة القيمة السوقية المعلاة، ثم الاتجاه إلى اعتناق قاعدة القيمة العادلة، **و نتناولهم بالشرح:**

1/1/3 طريقة التأجيل: Deferral Method

تعالج هذه الطريقة المشكلة المحاسبية المتمثلة في وجود تذبذب و عدم توازن في رقم الأرباح والخسائر، و الذي ينتج في جميع الأحوال نتيجة قياس مكونات التغطية بطرق مختلفة، مما ينتج عنه عدم الاعتراف بالأرباح والخسائر على مكونات التغطية في نفس الفترة، حيث تقوم على تأجيل الاعتراف بالمكاسب و الخسائر على أداة التغطية –عقد الصرف الأجل – من التوقيت الذي تحدث فيه إلى توقيت الاعتراف بالمكاسب و الخسائر على البنود المغطاة.

2/1/3 طريقة القيمة السوقية المعلاة: Mark – to – Market

تقوم طريقة القيمة السوقية المعلاة على أساس قياس كل من عناصر التغطية و أداة التغطية – بالأسعار السوقية الجارية، على أن يتم الاعتراف بالمكاسب و الخسائر على كل من مكونات التغطية بالقوائم المالية في وقت حدوث تغير في أسعارها، **و يرى الباحث أن هذه الطريقة قد حققت أكثر من هدف:**

1- تمثل أحد الحلول لمشكلة تذبذب و عدم التوازن في الإرباح و الخسائر.

2- لم تتمسك هذه الطريقة بمبدأ التكلفة التاريخية و الجدل القائم حولها.

3/1/3 الاتجاه إلى تطبيق قاعدة القيمة العادلة: Fair Value

تعرف القيمة العادلة بأنها (القيمة الجارية التي يمكن على أساسها تبادل الأدوات المالية بين الأطراف المختلفة)(FASB 1991،)، و يمكن القول أن قاعدة التكلفة التاريخية أو التكلفة أو السوق أيهما اقل يصعب الاعتماد عليهما كأساس للمحاسبة عن الأوعية و الأدوات المالية المستخدمة في تغطية المخاطر نظراً لعدم اعترافهما بالأرباح الناتجة عن تقلبات الأسعار – سواء أسعار الفائدة أو أسعار الصرف وتأجيلها إلى الفترة التي تحقق فيها هذه الأرباح فعلاً.

2/3 إصدارات الهيئات المهنية المتخصصة:

1/2/3- مجلس معايير المحاسبة الأمريكية:

أصدر المجلس المعيار رقم 133 في 1998 بعنوان (المحاسبة عن المشتقات المالية و أنشطة التغطية) والذي عالج فيه نقاط الضعف في المعايير السابقة له في هذا الشأن، و يقوم الباحث بعرض المعالجات المحاسبية وفق المعايير الأمريكية أرقام 52 بعنوان (ترجمة العملات الأجنبية)، 80 بعنوان (المحاسبة عن العقود المستقبلية) و المعيار الدولي رقم 21 بعنوان (الآثار الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف) لعقود الصرف الآجلة، في الجدول الأتي (مصطفى، 1996، ص 352)، ثم يعرض الباحث للمعيار الجديد رقم 133.

معالجة نواتج عقود الصرف الآجلة وفقاً للمعيار 52، 80، 21

نوع الخطر	معالجة الأرباح أو الخسائر	معالجة العلاوة أو الخصم
تغطية مخاطر الصفقات	يتم إدراجها في قائمة الدخل وأخذها في اعتبار عند قياس الدخل .	يتم استهلاكها في الدخل على مدار سنوات العقد حيث تحسب نصيب السنة من العلاوة أو الخصم ويتم أدارج نصيب السنة من العلاوة ضمن الإيرادات ونصيب السنة من الخصم ضمن المصروفات
تغطية مخاطر الترجمة أو تغطية صافى استثمار في أجنبية	يتم إدراج الإرباح و الخسائر كبند مستقل في قسم حقوق الملكية.	تدرج كبند مستقل في قسم حقوق الملكية بالميزانية أو يتم استهلاكها في الدخل خلال سنوات العقد
تغطية تدفقات نقدية متوقعه مستقبلا (مخاطر اقتصادية)	تؤجل لحين حدوث الصفقات و تعتبر تعديلا في تكلفة الصفقة مع مراعاة أن ما يتم تأجيله يكون محدوداً بمقدار الصفقة المتوقع إتمامها فإذا كانت قيمة العقد اكبر من القيمة المتوقعة للصفقة تدرج الأرباح والخسائر المتعلقة بالزيادة في قيمة العقد عن قيمة الصفقة في الدخل الجاري.	إما إن تؤجل لحين حدوث الصفقة و تستخدم في تعديل قيمتها، أو يتم استهلاكها في الدخل الجاري على حسب مدة العقد

المعاجلة المحاسبية للمشتقات المالية وفق المعيار رقم 133:

قسم المعيار المعالجة المحاسبية الخاصة بالمشتقات المالية التي تم تخصيصها كغطاء إلى ثلاث أقسام، **كما يلي:**

1- المشتقات المالية المصممة كغطاء ضد التعرض لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المعترف بها بالقوائم المالية فعلاً.

2- المشتقات المالية المخصصة كغطاء ضد التعرض لمخاطر التغير في التدفقات النقدية الناتجة عن أصول أو التزامات معترف بها فعلاً أو بالنسبة لعملية متوقعة.

3- المشتقات المالية المخصصة كغطاء ضد التعرض لمخاطر العملات الأجنبية، **والتي تمثل جوهر البحث و قد تناوله المعيار كالتالي:**

- يتأسس الاعتراف بالمشتقات المالية في القوائم المالية كأصول أو خصوم على الحقوق والالتزامات المترتبة عليها.
- يتم قياس المشتقات المالية على أساس القيمة العادلة.
- بالنسبة للمكاسب والخسائر الناتجة عن المشتقات المالية تتم **المحاسبة عنها كالأتي:**

أ- المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للمشتقات المالية الغير مخصصة لان تكون أداة تغطية، يتم الاعتراف بها في الدخل الجاري.

ب- بالنسبة للمعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر الناتجة عن المشتقات المالية المخصصة كغطاء ضد التعرض لمخاطر العملات الأجنبية، **يتم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:**

أولاً: المحاسبة عن تغطية القيمة العادلة:

- المكاسب أو الخسائر على الأداة المشتقة بهدف تغطية اتفاقية مؤكدة بعملة أجنبية يتم الاعتراف بها في الدخل الجاري مع ما يقابلها من المكاسب أو الخسائر على العنصر المغطى، و ذلك في نفس الفترة المحاسبية.
- المكاسب أو الخسائر على الأداة المشتقة بهدف تغطية أوراق مالية متاحة للبيع، مع ما يقابلها من مكاسب أو خسائر على أداة التغطية، يتم الاعتراف بها في الدخل الجاري في نفس الفترة المحاسبية.

ثانياً: المحاسبة عن تغطية التدفقات النقدية:

- يتم الاعتراف بالمكاسب و الخسائر في حدود الالتزام الذي يفي به العقد الآجل كأحد مكونات الدخل الشاملة، ثم يعاد تصنيف تلك المكاسب أو الخسائر كأحد عناصر الدخل في نفس الفترة أو في الفترات التي تؤثر خلالها العملية المتوقعة في الدخل.

ثالثاً: المحاسبة عن تغطية صافى الاستثمار في كيان أجنبي:

- يتم التقرير عن المكاسب و الخسائر في الدخل الشامل و ذلك في حدود الالتزام الذي يفي به العقد الأجل.

2/2/3 لجنة معايير المحاسبة الدولية:

أصدرت اللجنة مسودة الاستطلاع رقم 40 بشأن ذلك، ثم أصدرت مسودة الاستطلاع الثانية رقم 48 في يناير 1994 كتعديل للمسودة الأولى، **و لقد قسمت لجنة معايير المحاسبة الدولية مشروعها إلى قسمين:**

الأول: يبدءا بالإفصاح وعرض البيانات المالية للأدوات المالية.

الثاني: يهتم بمواضيع الاعتراف والقياس ومحاسبة التغطية للأدوات المالية.

وفيما يختص بالقسم الأول فقد أصدرت اللجنة المعيار رقم 32 و ذلك في مارس 1995 بعنوان الأدوات المالية – الإفصاح و العـــرض، و فيمـــا يختص بالقسم الثاني من المشروع فقد أصدرت اللجنة المعيار رقـــم 39 و ذلك في مارس 1999 و كان بعنـــوان: (الأدوات الماليـــة: الاعتـــراف و القياس).